

Distr.: General  
30 July 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق  
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع  
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية،

سعد الفرارحي، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/73/150

300818 270818 18-12549X (A)



## تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية

موجز

يستكشف المقرر الخاص في هذا التقرير المواضيع الرابطة بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية المستدامة والحق في التنمية. وبعد تناول مُسهب لمفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإطار القانوني والمتعلق بالسياسات المتصل به، يدرس المقرر الخاص بعض التحديات الرئيسية التي تواجهه من منظور الحق في التنمية. ويُبرز التقرير ضرورة إدماج منظور للحق في التنمية في سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامجه ومبادراته، من أجل التغلب على هذه التحديات. ولبلوغ ذلك، يوصي المقرر الخاص بقيام الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بإدخال مبادئ حقوق الإنسان التي يكرسها الحق في التنمية في تصميم عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويحدد المقرر الخاص المكاسب التي ينطوي عليها هذا النهج ملاحظاً أنه يُزيد إمكانية إسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز الحق في التنمية وسواه من حقوق الإنسان، وحمايتها وإعمالها. وبغية إبراز هذه المساهمات، يلجأ المقرر الخاص إلى تسليط الضوء على بعض النماذج الواقعية للممارسات الجيدة في مجال النهوض بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع وبحقوق الإنسان، عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويُختتم التقرير بتقديم عدة مقترحات رئيسية تستهدف حشد الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## المحتويات

الصفحة

أولاً -	أنشطة المقرر الخاص . . . . .	٣
ثانياً -	مقدمة: التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعمال الحق في التنمية . . . . .	٣
ثالثاً -	فهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب . . . . .	٤
رابعاً -	ربط التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحقوق الإنسان: إطار قانوني ومتعلق بالسياسات . . . . .	٦
خامساً -	إدماج الحق في التنمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب . . . . .	١٠
سادساً -	الإمكانيات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سبيل إعمال الحق في التنمية . . . . .	١٤
سابعاً -	استنتاجات وتوصيات . . . . .	٢٤

## أولا - أنشطة المقرر الخاص

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٣.
- ٢ - ويحدد التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/51)، الأنشطة التي اضطلع بها على مدار الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ حتى تموز/يوليه ٢٠١٨. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٣٦، سيتولى المقرر الخاص في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ عقد سلسلة من المشاورات الإقليمية بشأن التنفيذ العملي للحق في التنمية. ويخطط المقرر الخاص لعقد مشاورات لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، والمجموعة الآسيوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

## ثانيا - مقدمة: التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعمال الحق في التنمية

- ٣ - يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات وأزمات عالمية متزايدة على الدوام، تشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لأجيال الحاضر والمستقبل. وقد سبق في عام ١٩٨٦ أن سلّم إعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ٤١/١٢٨، المرفق) بأن التصدي لمثل هذه التحديات الإنمائية لن يتيسر إلا بتكاتف الدول وكافة أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين من أجل التوصل إلى حلول مشتركة ومستدامة. وإقراراً من الإعلان بأهمية التضامن والتعاون على الصعيد الدولي، ينبط بالدول واجب التعاون فيما بينها من أجل القضاء على العقبات التي تعترض التنمية؛ وضمان التنمية وحقوق الإنسان لجميع الشعوب والأفراد؛ وتهيئة بيئة مؤاتية لإعمال الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ويذهب الإعلان بشكل واضح أيضاً إلى التأكيد على أن التعاون الدولي مفتاح التغلب على أوجه عدم المساواة التاريخية والهيكليّة التي تعرقل إعمال الحق في التنمية في البلدان النامية.
- ٤ - وحيث ثبت عدم كفاية الأشكال التقليدية للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب في التصدي للتحديات والتفاوتات الإنمائية العالمية، أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصراً رئيسياً في بنية التعاون الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ورغم أن الشراكات فيما بين بلدان الجنوب ليست ظاهرة مستحدثة، شهدت في السنوات الأخيرة توسعاً لافتاً للنظر وعكست تراكمًا للخبرات والمعارف والموارد الموجودة في بلدان الجنوب. واستطاع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في واقع الأمر "أن يكرّس نفسه كنموذج متميز ومبتكر أثبت أنه أداة قيّمة لبناء القدرات وتعزيز التنمية"<sup>(١)</sup>.
- ٥ - وإقراراً بالمساهمات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تضمّنت وثائق السياسات المتفق عليها دولياً في عام ٢٠١٥<sup>(٢)</sup>، إدماجه بشكل راسخ بوصفه تكملة لأشكال التعاون الدولي

(١) "دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف المؤتمر المعني بخطة عمل بيونس آيرس + ٤٠"، الصفحة ٢، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/dcf/brief%204\\_SSC\\_SDGs\\_BAPA%2B40\\_DG.CIN\\_Argentina.pdf](http://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/dcf/brief%204_SSC_SDGs_BAPA%2B40_DG.CIN_Argentina.pdf)

(٢) خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني)؛ قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، القرار 1/CP.21، المرفق) (ويشار إليها فيما بعد بإطار سياسات التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥).

الأخرى الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة حول العالم. وأتاحت هذه الوثائق المتعلقة بالسياسات زخماً جديداً لتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لإعمال الحق في التنمية.

٦ - ويستكشف المقرر الخاص في تقريره المواضيع الحالي، الرابطة بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية المستدامة والحق في التنمية. وبعد تناول مفصل لموضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإطار القانوني والمتعلق بالسياسات ذي الصلة، يدرس المقرر الخاص بعضاً من التحديات الرئيسية التي تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب من منظور الحق في التنمية. ويُبرز التقرير ضرورة تضمين سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادراته منظوراً للحق في التنمية من أجل التغلب على هذه التحديات. ولتحقيق ذلك، يوصي المقرر الخاص الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بإدماج مبادئ حقوق الإنسان التي يكرسها الحق في التنمية في تصميم عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويحدد المقرر الخاص مكاسب هذا النهج ويلاحظ ما يؤدي إليه من دعم لإمكانات مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز الحق في التنمية وحمايته وإعماله في سياق تنفيذ إطار سياسات التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ولتوضيح هذه المساهمات، يسلط المقرر الخاص الضوء على بعض النماذج الواقعية للممارسات الجيدة في مجال النهوض بالتنمية المستدامة الشاملة وحقوق الإنسان، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويُختتم التقرير بتقديم عدة توصيات رئيسية تهدف إلى حشد الطاقات الكاملة التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - ويأمل المقرر الخاص أن يسهم هذا التقرير في إعلام المناقشات التي ستعقد في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر انعقاده في بيونس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، في مناسبة الذكرى الأربعين لاعتماد خطة عمل بيونس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً - فهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٨ - بحسب مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يمكن أن يُفهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه "إطار عام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية". وتسعى البلدان النامية ضمن هذا الإطار إلى تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال بذل جهود متضافرة<sup>(٤)</sup>.

٩ - وتحدد الأهداف الرئيسية لهذا التعاون، حسبما ترد في برنامج عمل بيونس آيرس، في تشجيع البلدان النامية على الاعتماد على الذات وطبياً وجماعياً؛ وإقامة منتدى للتبادل فيما بينها؛ وتعزيز القدرات التقنية؛ وتدعيم قدراتها على التصدي للتحديات الإنمائية؛ وزيادة التعاون الإنمائي الدولي وتحسينه؛ وبلوغ درجة أكبر من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الدولية<sup>(٥)</sup>.

(٣) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بيونس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11، والتصويب)، الفصل الأول.

(٤) مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب "حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" (www.unsouthsouth.org/about/about-sstc/).

(٥) خطة عمل بيونس آيرس (الحاشية ٣ أعلاه)، الفقرة ١٥.

١٠ - وفي ظل عدم وجود تعريف مقبول عالمياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٦)</sup> وضعت الأمم المتحدة التعريف التنفيذي الوارد فيما يلي، على أساس وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠٠٩ (قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٢٢، المرفق) وسواه من المصادر الأخرى ذات الصلة:

”... عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافها الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرة الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية و/أو مشتركة فيما بينهما داخل المناطق وفيما بينها“<sup>(٧)</sup>.

١١ - وعلى ضوء هذه الوثائق، يود المقرر الخاص أن يذكر بالعناصر التالية التي تُرشد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتميّزه عن النموذج التقليدي للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب:

(أ) *طرائق التعاون*: يتضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بلدان ناميين أو أكثر، يتعاونان على أساس ثنائي أو إقليمي أو داخل الأقاليم أو فيما بينها. ولا يقتصر هذا التعاون على المعونة المالية، ويتعين ألا يُعتبر مساعدة إنمائية رسمية. وعوضاً عن ذلك، يتضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أشكالاً وأساليب مختلفة للتعاون الذي يمكن البلدان النامية من تبادل المعارف والمهارات والخبرات التقنية والموارد. ومن ثم، يتسم هذا التعاون بتعدد الوجوه، ويمكن أن يتضمن أيضاً عناصر تتصل بالتجارة والاستثمار والدعم المالي والإنساني والتعاون التقني وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعارف، من جملة مجالات أخرى؛

(ب) *التضامن والملكية*: تختلف العلاقة بين شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن علاقات المانح - المتلقي التقليدية. ويتعين النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تجسيدا للتضامن بين شركاء متساوين يتشاطرون خبرات وأهداف مشتركة. وبهذا الوصف يجب أن تتولى بلدان نامية تسعى إلى إرساء تعاون أفقي لتحقيق مصالح مشتركة، تحديد جدول أعمال هذا التعاون ومبادراته والإمساك بزمامه. ومن ثم، يتعين أن تهتدي بمبادئ عدم المشروطة واحترام الملكية والسيادة والأولويات الوطنية، على النحو الذي يتحدد في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية؛

(ج) *نصح أصحاب المصلحة المتعددين*: يتضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب نصحاً يقوم على تعدد أصحاب المصلحة، بمعنى أنه لا يقتصر على التعاون فيما بين الحكومات. فهو يتضمن التعاون فيما بين الشعوب، بما في ذلك عن طريق الشراكات التي تضم الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وفي بعض الأحيان يتيسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق بلدان متقدمة النمو و/أو منظمات متعددة الأطراف في

(٦) تستخدم تعريفات متعددة من قِبَل مؤسسات دولية وبلدان مختلفة. ففي أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة على سبيل المثال يُفهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه يعني أيضاً ”التعاون فيما بين بلدان الشرق“. انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ”رُفَع مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية المستدامة“ (٢٠١٦)، الصفحة ٩، ويمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي - [www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/development-impact/Scaling-Up\\_SSC\\_for\\_Sustainable\\_Development.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/development-impact/Scaling-Up_SSC_for_Sustainable_Development.html)

(٧) انظر *SSC/17/3*، الفقرة ٩ و *A/67/39*، الفصل الأول، القرار ١/١٧، الفقرة ٢.

إطار التعاون الثلاثي<sup>(٨)</sup>. وتقدم الأمم المتحدة الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وهيئات مختلفة أخرى<sup>(٩)</sup>؛

(د) *التكامل*: يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب شكلا خاصا للتعاون الدولي يتكامل مع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ولا يحل محله. وينبغي من ثم ألا يسفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن تخفيض التعاون بين بلدان الشمال والجنوب أو عرقلة التقدم في الوفاء بالالتزامات القائمة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(هـ) *أثر التنمية وفعاليتها*: بغية تحسين أثر التنمية وفعاليتها، يتعين أن تكون برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادراته وأنشطته قائمة على الأدلة وأن تتوخى تحقيق النتائج وترتكز على المساءلة والشفافية المتبادلتين وتتناسق مع البرامج والمشاريع الإنمائية القائمة الأخرى على أرض الواقع.

## رابعا - ربط التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحقوق الإنسان: إطار قانوني ومتعلق بالسياسات

١٢ - يمكن استنباط الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي في سياق التنمية وحقوق الإنسان من مصادر مختلفة أبرزها ميثاق الأمم المتحدة؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣))؛ والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والالتزامات التي قطعتها الدول في القرارات والوثائق الدولية للسياسات. ورغم أنه قد لا يجري دائما الإتيان بالذكر الصريح على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يلاحظ المقرر الخاص أهمية فهم الإشارات إلى التعاون الدولي على أنها تتضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب كشكل متميز للتعاون الدولي. ويقدم الفرع الوارد فيما يلي لمحة عامة على الوثائق الرئيسية القانونية والمتعلقة بالسياسات التي تشكل الأساس المعياري لإعمال الحق في التنمية عن طريق التعاون الدولي، بما فيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

### ألف - التعاون الدولي بوصفه التزاما تتحمله الدولة

١٣ - شددت الأمم المتحدة منذ قيامها في عام ١٩٤٥ على أهمية التعاون الدولي. ووفقا للمادة ١ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة، يتمثل أحد المقاصد الرئيسية للمنظمة في تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك دون تمييز. ويتعين في هذا السياق أن تُفهم مادتا الميثاق ٥٥ و ٥٦ على أنهما تنشئان التزامات قانونية تتعلق بالتعاون الدولي، مع تعهد الدول باتخاذ إجراءات فردية وجماعية معينة في سبيل تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية.

(٨) يصف تعريف تنفيذي وضعته الأمم المتحدة التعاون الثلاثي بأنه "إبرام شراكات موجهة بمصالح بلدان الجنوب، فيما بين بلدان ناميين أو أكثر، بدعم من بلد أو أكثر من البلدان المتقدمة النمو/أو منظمة أو أكثر من المنظمات المتعددة الأطراف، لأغراض تنفيذ برامج ومشاريع للتعاون الإنمائي" (SSC/17/3، الفقرة ١١). ويمكن أن يتخذ التعاون الثلاثي أشكالاً مختلفة بما فيها توفير التمويل والتدريب والنظم الإدارية والتكنولوجية. انظر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب "حول التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" (www.unsouthsouth.org/about/about-sstc/).

(٩) للإلمام بنظرة عامة على الحالة الراهنة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، انظر A/72/297.

١٤ - ويجري أيضا التعبير عن هذه الروح للتضامن والتعاون الدولي في طائفة من الاتفاقات الدولية. فهي مكرسة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي يدرج الواجب الواقع على عاتق الدول بالتعاون في مختلف الميادين بصرف النظر عن الاختلافات في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينص الإعلان أيضا على أن الدول ملتزمة بالتعاون في جملة أمور، منها، حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وفي الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي ميدان العلم والتكنولوجيا؛ وفي تشجيع التقدم الثقافي والتعليمي على الصعيد الدولي؛ وفي تعزيز النمو الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية<sup>(١٠)</sup>.

١٥ - ويشكل التعاون الدولي أيضا مبدأ أساسيا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالإعلان ينص في المادة ٢٢ على أن لكل شخص "حق في الضمان الاجتماعي وفي أن توفر له، من خلال الجهود الوطنية والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية". وعلاوة على ذلك، يحق لكل شخص بموجب المادة ٢٨ من الإعلان التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلّه جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تحقّقا تاما.

١٦ - وبالتوازي مع الصكوك الوارد ذكرها أعلاه، دُوّن التعاون الدولي في صكوك قانونية ومعاهدات مختلفة لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>(١١)</sup>. وتتسم المادة ٢ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق) بأهمية خاصة لأنها تقتضي من الدول "اتخاذ التدابير، انفرادا وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني [...]". من أجل تأمين التحقيق التام للحقوق الواردة في العهد.

١٧ - وفي هذا السياق، تكررت إشارة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن "التعاون الدولي من أجل التنمية، ومن ثم من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو التزام تتحمله جميع الدول"<sup>(١٢)</sup>. وأعيد التأكيد على أهمية التعاون الدولي في أحكام محددة وردت في المواد ١١ و ١٥ و ٢٢ و ٢٣ من العهد. فمثلا، تطلب المادة ١١ (١) إلى الدول اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان إعمال حق كل شخص في مستوى معيشي لائق "مع مراعاة الأهمية الأساسية التي يمثلها في هذا الصدد التعاون الدولي القائم على حرية الرضا". ويلاحظ المقرر الخاص أنه حتى مع غياب إشارة صريحة للتعاون الدولي، تلتزم الدول بالتعاون في إعمال الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد انطلاقا من ضرورة تفسير جميع الأحكام في ضوء الالتزامات القانونية العامة المحددة في المادة ٢.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-١٥)، المرفق، المبدأ الرابع.

(١١) انظر على سبيل المثال، اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٤؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادتان ٤ (٢) و ٣٢؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة ٢٢ (٢).

(١٢) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣ بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف (المادة ٢، الفقرة ١ من العهد)، الفقرتان ١٣ و ١٤.

## باء - التعاون الدولي في سياق الحق في التنمية

١٨ - تعرّف المادة ١ من إعلان الحق في التنمية هذا الحق بأنه "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، يحل بموجبه لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً". ومن الضروري في ضوء هذا التعريف أن يفهم الحق في التنمية باعتباره حقاً في عملية محددة للتنمية تتيح الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان عن طريق إنماء قدرات وحريات جميع الأفراد من أجل تحسين رفاههم. وانطلاقاً من التسليم باستحقاقات الأفراد والجماعات وأجيال المستقبل، يولي الحق في التنمية الاهتمام للبنى والعمليات والنواتج. ويقر هذا الحق أيضاً بالإنصاف والمساواة والعدالة كمحددات أولية للتنمية<sup>(١٣)</sup>.

١٩ - ويبرز إعلان الحق في التنمية أهمية التعاون بين الأفراد والدول والمجتمع الدولي في إرساء بيئة مؤاتية للتنمية تتسم بالاستدامة والعدالة والإنصاف وتشمل الجميع. ويقر الإعلان بعدم إمكانية إعمال الحق في التنمية بدون التعاون الفعال فيما بين الدول، وبأنه ليس بوسع جميع الدول الوفاء بالتزاماتها ما لم تحصل على دعم من المجتمع الدولي. ويفرض الإعلان من ثم التزاماً ملموساً على الدول لكي تتعاون في ضمان الإعمال التام للحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٠ - ويترسخ هذا الواجب بالتعاون على نحو وطيدي في المواد ٣ و ٤ و ٦ من الإعلان. فالمادة ٣ تقتضي من الدول احترام مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول؛ وتطالبها بالتعاون في تأمين تحقيق التنمية وإزالة العقبات التي تعترضها؛ وأن تعزز إقامة نظام اقتصادي دولي يستند إلى المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول. وتُلزم المادة ٤ الدول أيضاً باتخاذ إجراءات فردية وجماعية لوضع سياسات إنمائية تيسر إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً. وتنص أحكام المادة أيضاً على أن التعاون الدولي الفعال حاسم لتزويد البلدان النامية بالوسائل والتسهيلات اللازمة لتعزيز عمليات التنمية فيها. وتدعو المادة ٦ من الإعلان تحديداً إلى تعاون الدول من أجل حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز.

٢١ - وفي عام ١٩٩٢، اشتمل إعلان ريو للبيئة والتنمية<sup>(١٤)</sup> على تأكيد متجدد لدور التعاون في إعمال الحق في التنمية. ففي المبدأ ٥، أكد الإعلان ضرورة "أن تتعاون [جميع] الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال شأفة الفقر، كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل". وفي هذا السياق، نص المبدأ ٦ على منح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، لا سيما أقل البلدان نمواً وأضعفها بيئياً.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٣، أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا أيضاً ضرورة قيام تعاون وتضامن فعالين على الصعيد الدولي من أجل إعمال الحق في التنمية للجميع. ولاحظ الإعلان أن التعاون الدولي المُعزَّز

(١٣) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *إعمال الحق في التنمية* (نيويورك وجنيف، ٢٠١٣)، الصفحات ٦٧-٧٣. يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.ohchr.org/Documents/Publications/RightDevelopmentInteractive\\_EN.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Publications/RightDevelopmentInteractive_EN.pdf).

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

والمستدام ضروري لتحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، التي تشكل ركائز الأمم المتحدة الثلاث ومقاصدها الرئيسية<sup>(١٥)</sup>. وتحقيقاً لذلك، يدعو برنامج عمل فيينا المجتمع الدولي والدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى التعاون الفعال، بما في ذلك في كفالة المتمتع بحقوق الإنسان وإعمال الحق في التنمية والقضاء على العراقيل التي تعترض التنمية<sup>(١٦)</sup>.

٢٣ - وفي وقت قريب، أُدرج التعاون الدولي في سياق التنمية المستدامة وأعيد التأكيد عليه في وثائق السياسات الأربع المتفق عليها دولياً في عام ٢٠١٥. وتعطي هذه الوثائق زخماً جديداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لإعمال الحق في التنمية.

٢٤ - وأعدت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الإشارة مجدداً وبشكل صريح إلى أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وأداة حيوية لتحقيق التعاون الدولي لأغراض التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ٥٦). وفيما يتصل بالتعاون بشأن المسائل الضريبية الدولية مثلاً، تسلم الخطة "بالحاجة إلى توفير المساعدة التقنية عن طريق التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي، وفيما بين بلدان الجنوب، استناداً إلى الاحتياجات المختلفة للبلدان" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨). وتدعو الخطة أيضاً البلدان النامية إلى القيام طوعاً بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميادين مختلفة تشمل القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والعلوم، والبحوث، والتكنولوجيا والابتكار (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٧ و ١٢٠). وفي هذا السياق، تشجع الخطة الدول على تحسين فعالية التنمية المرتبطة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقاً لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧).

٢٥ - ويوضح إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث أن وجود توليفة لأشكال التعاون المختلفة أثبت أهميته في دعم الدول والمجتمعات والأعمال التجارية للحد من مخاطر الكوارث (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني، الفقرتان ٨ و ٤٤). وعلى وجه الخصوص، تحتاج البلدان النامية المعرضة للكوارث إلى تلقي الدعم عن طريق التعاون الدولي والشراكات المتينة على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز قدراتها على التصدي للكوارث والتعافي منها وتنفيذ الإطار طبقاً لأولوياتها واحتياجاتها الوطنية (الفقرة ٤١). وفي هذا الصدد، يدعو الإطار الدول إلى تعزيز التعاون في ميدان حوكمة مخاطر الكوارث وإدارتها والحد منها (المرجع نفسه الفقرات ٢٦ و ٢٨ و ٤٤). وتؤدي الشراكات بين بلدان الجنوب عند تكاملها مع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي دوراً رئيسياً في دعم القدرات والإمكانات الوطنية لإدارة الكوارث و"تحسين الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي للأفراد والجماعات والبلدان" (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤).

٢٦ - كذلك، يسلم اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ بأهمية التعاون الدولي في جهود التكيف، ويولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات البلدان النامية. ويحث الاتفاق جميع الدول الأطراف وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة على زيادة تعاونها في جملة مجالات، منها، تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والتجارب والدروس المستفادة؛ وتعزيز الأطر المؤسسية ذات الصلة التي توفر المعلومات والإرشاد والمساعدة التقنية؛

(١٥) A/CONF.157/24، (الجزء الأول)، الفصل الثالث، الفقرة ١.

(١٦) المرجع نفسه، الفقرات ١٠ و ١٣ و ٧٣، من بين فقرات أخرى.

وتعزيز المعارف العلمية المتعلقة بالمناخ على نحو يُستترشد به في اتخاذ قرارات أفضل؛ ودعم البلدان النامية في تحديد الممارسات الجيدة وتنفيذها؛ وتحسين متانة تدابير التكيف وفعاليتها؛ وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وتعزيز الفهم والإجراءات والدعم فيما يتعلق بالخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ؛ وتشجيع التثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغيّر المناخ (المادة ٧ (٦)-(٨)، والمادة ١٠ (٢)، والمادة ٨ (٣) (٤)، والمادة ١٢).

٢٧ - وأخيراً، تسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتيسر إلا مع وجود التزام قوي بالشراكات والتعاون على الصعيد العالمي. وتنشد أهداف التنمية المستدامة تعزيز التعاون الدولي من أجل تدعيم الموارد والقدرات المحلية لتحقيق هذه الأهداف. وفي حين يمكن الوقوف في أهداف مختلفة على إشارات إلى التعاون الدولي، يكتسب الهدف ١٧ بأهميته على وجه الخصوص لسعيه إلى تعزيز وسائل تنفيذ الشراكات العالمية وتنشيطها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وترد إشارة محددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياقات المتعلقة بحشد الموارد المالية الإضافية للبلدان النامية؛ وتبادل المعارف وإتاحة سُبل الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبناء القدرات في البلدان النامية من أجل دعم خطط العمل الوطنية<sup>(١٧)</sup>.

## خامسا - إدماج الحق في التنمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب

### ألف - تحديات تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٨ - يسلم المقرر الخاص بأن الإطار المفاهيمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطار واعد لأنه يجسد كثيرا من المبادئ التي يكرسها الحق في التنمية، كالمساواة والشمول والمشاركة والملكية الوطنية وتقرير المصير. لكنه يلاحظ أهمية التمييز بين الأفكار المعيارية والممارسات الفعلية على أرض الواقع. ومع ذبوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب واتسامه بطابع مؤسسي أكبر، بات مقرر السياسة وأصحاب المصلحة الآخرون في مواجهة تحديات يمكن إن تُركت دون معالجة أن تقوض المبادئ الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتصل بعض التحديات الرئيسية التي حددها المقرر الخاص من منظور الحق في التنمية بعدم التكافؤ في علاقات القوى وتقاسم المنافع، وانعدام المشاركة المجدية، والآثار المعاكسة التي تمس حقوق الإنسان، ومصاعب رصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقييمه<sup>(١٨)</sup>.

٢٩ - وأحد الشواغل في هذا المقام هو إمكانية أن يكرس التعاون فيما بين بلدان الجنوب التفاوتات القائمة والناشئة بين بلدان الجنوب. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يسعى إلى التخلص من علاقات المانح - المتلقي التي غالبا ما صبغت أشكال التعاون التقليدية بين بلدان الشمال والجنوب. غير أنه يجري أحيانا التقليل من شأن تنوع البلدان المنخرطة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والعلاقات غير المتكافئة

(١٧) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١، الأهداف ١٧-٦ و ١٧-٩، والمؤشر ١٧-٣-١.

(١٨) يمكن الاطلاع على بعض الأمثلة الواقعية التي تصور هذه التحديات في التقرير التالي المعنون: شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية: واقع المعونة، بحث في مجال السياسات بشأن تنفيذ التعاون الإنمائي المتمحور حول الناس فيما بين بلدان الجنوب (٢٠١٨)، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [http://docs.wixstatic.com/ugd/9f29ee\\_8fe806c99632427e9e734a8df04d2b7d.pdf](http://docs.wixstatic.com/ugd/9f29ee_8fe806c99632427e9e734a8df04d2b7d.pdf)

التي تقوم فيما بينها<sup>(١٩)</sup>. وفي واقع الأمر توصف بلدان الجنوب بأنها مجموعة متباينة على نحو متزايد من البلدان ذات التجارب والمصالح والاحتياجات والمستويات الإنمائية المختلفة<sup>(٢٠)</sup>. وعلى وجه الخصوص، تبرز الاقتصادات الناشئة كثيرا من البلدان النامية من حيث قدرتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي. ومؤدى هذه العلاقات غير المتوازنة أن شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد لا يكونون متكافئين في الواقع العملي، وأن المنفعة المتبادلة لا تُترجم دائما إلى تقاسم متكافئ للمنافع<sup>(٢١)</sup>. ويود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على أهمية الإقرار بهذه التفاوتات وبالذات عند قيامها بين الاقتصادات الناشئة وأقل البلدان نموا في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإذا لم يُؤخذ ذلك بعين الاعتبار، ثمة خطر بإمكان خضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب لهيمنة بلدان معينة، وأن يصبح أكثر ارتفاعا ومشروطية وارتكازا على المصالح الذاتية. ولوحظ هذا التوجه بالفعل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتضمن مشاريع ضخمة في مجالي البنية الأساسية والطاقة، تمسك الاقتصادات الناشئة بمحركاتها في بلدان تنطوي على أهمية استراتيجية واقتصادية لهذه الاقتصادات. وغالبا ما يجري في هذه المبادرات ربط المنح والقروض التسهيلية بشراء للسلع والخدمات، وهو ما يعني أن المكاسب التي تحققها الاقتصادات المحلية يمكن أن تكون محدودة<sup>(٢٢)</sup>.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، ثمة شاغل يتعلق بعدم كفاية مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات والأفراد المتأثرين في تصميم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذها وتقييمها، في بعض الأحيان. وتصديق هذه الحالة بوجه خاص في البلدان التي يفتقر فيها المجتمع المدني للقدرة أو يخضع الحيز المدني فيها لقيود متزايدة على نحو يعيق بالتبعية مشاركة المجتمع المدني الفعالة في مناقشات أوسع للسياسات وفي عمليات اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي ظل هذه الظروف، هناك خطر من أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب مدفوعا من النخبة ومحققا لمصالحها، عاجزا عن تهيئة شراكات حقيقية بين أصحاب مصلحة متعددين يفيد منها عموم السكان والمجتمعات المحلية ومن يتخلفون أبعد عن الركب<sup>(٢٣)</sup>.

(١٩) المعهد الدانمركي للدراسات الدولية "التصدي لمعضلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) Danish Institute for International Studies, "Addressing the dilemmas in South-South cooperation" (September 2015)، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.files.ethz.ch/isn/193920/South\\_south\\_final\\_for\\_web.pdf](http://www.files.ethz.ch/isn/193920/South_south_final_for_web.pdf)

(٢٠) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *إعمال الحق في التنمية* (الحاشية ١٣ أعلاه)، الصفحتان ١٩١ و ١٩٢.

(٢١) مكتب العمل الدولي، المكتب الإقليمي لأفريقيا، *التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تهيئة العمل اللائق في أفريقيا* (٢٠١٧)، ص ١١. يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-addis\\_ababa/documents/publication/wcms\\_553630.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-addis_ababa/documents/publication/wcms_553630.pdf)

(٢٢) "التصدي لمعضلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (الحاشية ١٩ أعلاه)؛ بحث في مجال السياسات بشأن تنفيذ التعاون الإنمائي المتمحور حول الناس فيما بين بلدان الجنوب (الحاشية ١٨ أعلاه)، الصفحة ١١.

(٢٣) انظر، على سبيل المثال، واقع المعونة، هل يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب تحديا لنظام المعونة؟ (٢٠١٠)، *The Reality of Aid, South-South Cooperation: A Challenge to the Aid System?* (2010) يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.realityofaid.org/roa\\_report/south-south-development-cooperation-a-challenge-](http://www.realityofaid.org/roa_report/south-south-development-cooperation-a-challenge-) to-the-aid-system; Fahamu Networks for Social Justice, *African Civil Society* الاجتماعية: مشاركة المجتمع المدني الأفريقي مع القوى الناشئة (٢٠١٧)، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.fahamu.org/wp-content/uploads/2018/01/CSOs\\_EP\\_2017-1-1.pdf](http://www.fahamu.org/wp-content/uploads/2018/01/CSOs_EP_2017-1-1.pdf)

٣١ - وربما مثّلت بعض المبادرات التي تُتخذ في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب عقبة حتى أمام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في حالة تنفيذها على نحو لا يتماشى مع الحق في التنمية. وعلى وجه الخصوص، وُجّهت انتقادات للمشاركة والمبادرات الكبرى للبنية الأساسية التي ينخرط فيها القطاع الخاص لما يترتب عليها من آثار ضارة بحقوق الإنسان. وتتصل الشواغل التي يتكرر إثارتها في هذا المجال بالقضايا المتصلة بحقوق العمال وانتهاك حقوق الشعوب الأصلية وانعدام الشفافية والتشاور المجدي مع السكان المتأثرين والترحيل القسري وعدم كفاية خيارات إعادة التوطين أو حرّم التعويض، والآثار السلبية على الأمن الغذائي التي تنجم عن تدمير الموارد الطبيعية والعواقب السلبية على الصحة والبيئة التي تنجم عن الانبعاثات والانسكابات النفطية وتلوث الماء والتربة (انظر A/HRC/31/60/Add.1، الفقرة ٧٥).

٣٢ - وأخيراً، يلاحظ المقرر الخاص أن رصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقييمه يمكن أن يشكل تحدياً. وحسبما يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعود بعض المصاعب الرئيسية في هذا الخصوص إلى تنوع طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً لهذا التعاون؛ ووجود فجوات في الأدلة ومحدودية البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ونقص الآليات المنظمة للرصد والتقييم أو نقص نظم إدارة المعلومات؛ وقلة الخبرات أو القدرات المؤسسية فيما بين الشركاء في بلدان الجنوب<sup>(٢٤)</sup>. ولئن سلّم المقرر الخاص بالتعقيدات التي ينطوي عليها قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب ورصده وتقييمه، يعتقد أن جمع البيانات المفصلة ووضع أطر شفافة وتشاركية لتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنه أن يسهم في النهوض بالحق في التنمية في سائر البلدان وكافة قطاعات المجتمع.

## باء - الحاجة إلى إدماج الحق في التنمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٣ - بغية التصدي لهذه التحديات والفجوات والشواغل، يشدد المقرر الخاص على الحاجة الماسة لإدماج منظور الحق في التنمية في سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامجه ومبادراته. ولتحقيق ذلك، يوصي الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بإدراج مبادئ حقوق الإنسان المكرّسة في الحق في التنمية في تصميم عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وغاية هذا النهج السعي إلى إعادة تأكيد كثير من المبادئ الواردة في الإطار المفاهيمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستكمالها.

٣٤ - ومن رأي المقرر الخاص، أن وجود منظور للحق في التنمية يوفر إطاراً مفاهيمياً لصياغة تنمية مستدامة تستند من الناحية المعيارية على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوجه من الناحية التشغيلية لتعزيز الحق في التنمية وحمايته بهدف النهوض بإعمال حقوق الإنسان. ومن شأن إدماج مثل هذا المنظور في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يحقق فائدة، لأنه يقتضي ما يلي:

(أ) أن تشجع برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسياساته ومشاريعه فهماً كلياً للتنمية يذهب إلى ما وراء النمو الاقتصادي، ويعرّف التنمية كعملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة

(٢٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "آليات رصد وتقييم التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: دروس من البرازيل من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، الصفحة ٩، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي: [www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/development-impact/ssc-M-E-lessons\\_from\\_Brazil.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/development-impact/ssc-M-E-lessons_from_Brazil.html)

تستهدف تحسين رفاه البشر وزيادة القدرات الفردية وإعمال حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، تكون مبادئ المساواة والعدالة والإنصاف والنزاهة هي المحددات الأولية للتنمية؛

(ب) أن يكون التحسين المتواصل لرفاه البشر وإعمال حقوق الإنسان هو الهدف الرئيسي المُستبغى عند تصميم سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامجه وأنشطته وصياغتها. ولا بد من إيلاء اهتمام مكافئ لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية؛

(ج) أن تنطوي المبادرات التي تنفذ بموجب إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تحديد أصحاب الحقوق واستحقاقاتهم، والجهات المناظرة التي تتحمل المسؤولية والتزاماتها. ولا بد أن تعمل المبادرات من أجل زيادة قدرة أصحاب الحقوق على المشاركة المجدية في عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى المطالبة بحقوقهم، وفي نفس الوقت تمكين الجهات المتحملة للمسؤولية من الوفاء بالتزاماتها؛

(د) أن تسترشد عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب طوال مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم، بالمبادئ والمعايير المستنبطة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بما فيها الصكوك المتصلة بالحق في التنمية. ويترتب على ذلك، ضرورة التزام عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمبادئ الشفافية والمساءلة؛ وضمان المساواة وعدم التمييز؛ وكفالة المشاركة المجدية المستنيرة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في اتخاذ القرار؛ وتشجيع الإنصاف وشمول الجميع؛ وحشد الحد الأقصى المتاح من الموارد؛ وتأكيد الاقتسام العادل والمنصف للمنفعة؛ واستيفاء إجراءات مراعاة الحرص الواجب وتوفير الضمانات في مواجهة الآثار الضارة بحقوق الإنسان؛ وإتاحة آليات للمساءلة وسبل انتصاف فعالة عند تعرض حقوق الإنسان للانتهاك في سياق المبادرات فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) أن تولي عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب عناية خاصة لتحديد حالات التمييز وعدم المساواة التي تعرقل إعمال الحق في التنمية، والتصدي لها. وينبغي في هذا السياق أن تتخذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب تدابير إيجابية للنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة لجميع من تخلفوا عن الركب؛

(و) أن لا يقتصر تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النواتج الإنمائية، بل يشمل أيضا الناحية المتعلقة بعمليات هذا التعاون. ولا بد من رصد التزامات الدول بموجب برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسياساته وأنشطته وتقييمها في ضوء صكوك حقوق الإنسان والتوصيات ذات الصلة التي تقدمها آليات حقوق الإنسان.

٣٥ - ويؤكد المقرر الخاص أن الحق في التنمية لا يحتم أسلوبا واحدا لتنفيذ المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. فمثل هذا الأسلوب يقتضي النظر في الهياكل والعمليات والنواتج من منظور للحق في التنمية، ومراعاة اختلاف النهج اللازمة لإدماج الحق في التنمية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتوقف تحديد أي الأساليب أكثر ملاءمة لتنفيذ هذا المنظور على القطاع، والاحتياجات والظروف المحلية، والموارد المتاحة والجهات الفاعلة المختلفة المشاركة.

٣٦ - ولأن صياغة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا تجري عادة من منظور حقوق الإنسان، لا يتاح إلا القليل من البحوث والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيق منظور الحق في التنمية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلاحظ المقرر الخاص الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث في هذا الخصوص، لكنه يؤكد وفرة المعلومات المتاحة بشأن الاستراتيجيات والممارسات المتبعة في تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان

في التعاون الإنمائي<sup>(٢٥)</sup>. ومن الممكن أن تكون الأساليب المحددة في هذا المجال، مثل الميزنة التشاركية، وتقييمات الأثر على حقوق الإنسان والمساواة، وخطط العمل الجنسانية، على سبيل المثال لا الحصر، مفيدة أيضا في تنفيذ منظور للحق في التنمية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## سادسا - الإمكانيات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سبيل أعمال الحق في التنمية

٣٧ - يشعر المقرر الخاص بالثقة من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينطوي على وعود كثيرة بالنسبة للمستقبل، شريطة أن يطبق على نحو موثم للحق في التنمية، حسبما تحدد بعاليه. ويفصل الفرع الحالي الإمكانيات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النهوض بأعمال الحق في التنمية في هذه البلدان. ويعرض الفرع أيضا بعض الأمثلة الواقعية لممارسات واعدة تصّور كيفية إسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمال الحق في التنمية عن طريق النهوض الفاعل بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتنفيذ الوثائق الختامية المتفق عليها دوليا لعام ٢٠١٥.

٣٨ - ومع أن المقرر الخاص لم يفرغ بعد من وضع إطار شامل لتقييم الممارسات الجيدة، استطاع أن يحدد العناصر الواردة أدناه المتعلقة بالممارسات الجيدة التي يتعين النظر فيها عند تحليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من منظور للحق في التنمية.

٣٩ - ويستدعي الحق في التنمية اتباع سياسات وبرامج شاملة وكلية للتنمية البشرية تستهدف النهوض بأعمال الحق في التنمية لكل شخص. وبهذا الوصف، يقتضي هذا الحق تصميم سياسات وبرامج وأنشطة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذها ورصدها وتقييمها باتباع نهج تشاركي قائم على المساءلة، شفاف وشامل للجميع. ولا بد أن يتأسس التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مبادئ عدم التمييز والمساواة للتأكد من إيلاء اهتمام خاص للمتخلفين عن الركب ومشاركة جميع المجتمعات والأفراد مشاركة فعالية في شراكات بين بلدان الجنوب واستفادتها منها بقدر متكافئ. وإلى جانب ذلك، تحتاج السياسات والبرامج إلى تخصيص موارد مالية واقتصادية مناسبة من مصادر محلية ودولية (إن قامت حاجة إلى ذلك) بطريقة عاكسة لالتزام السياسي ومسئولة حقيقيان. ولا بد أن تتضمن شراكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أطرا مجدية للمساءلة من أجل محاسبة الجهات المكلفة بالمسؤولية، بما في ذلك عن طريق آليات قضائية أو شبه قضائية، وأن توفر سبيلا فعالا لجبر الضرر لجميع أصحاب المصلحة الذين تمسهم هذه الشراكات. وأخيرا، لا بد من إنجاز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في شكل نواتج، بمعنى ضرورة أن تمكن هذه المبادرات البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية عبر جهود متضافرة، وفي نفس الوقت تحسّن الإنصاف والعدالة والرفاه للجميع عن طريق أعمال ما لهم من حقوق الإنسان.

(٢٥) للإلمام بلمحة عامة عن هذه الممارسات انظر، على سبيل المثال، مركز ليوفين لدراسات الحوكمة العالمية "إدماج حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي" (نيسان/أبريل ٢٠١٤). Leuven Centre for Global Governance Studies, "Integrating human rights into development cooperation" (April 2014)، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [https://ghum.kuleuven.be/ggs/publications/research\\_reports/stp-report-integrating-hr-in-devcoop.pdf](https://ghum.kuleuven.be/ggs/publications/research_reports/stp-report-integrating-hr-in-devcoop.pdf)

## ألف - شراكات جديدة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٤٠ - في تقريره الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/49)، أوضح المقرر الخاص أن التعاون وتفعيل الشراكات واتباع نهج تشاركية بين أصحاب المصلحة المتعددين اشتراطات أولية مسبقة لإعمال الحق في التنمية. وبالنظر إلى نهج تعدد أصحاب المصلحة يشكل أحد المبادئ الجوهرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يحتل هذا التعاون موقعا فريداً لتعزيز وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق تنمية مستدامة تركز على التضامن والمساواة والأهداف الإنمائية المشتركة.

٤١ - وعلى سبيل المثال، يؤدي توسيع رقعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى إنشاء آليات وأطر تعاونية جديدة تيسر قيام أشكال أكثر انتظاما وحيوية للتعاون الإنمائي على الصعيد الأقليمي. وقد شدد الأمين العام في تقريره الأخير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه، على أن مثل هذه الأطر الأقليمية "يمكن أن توفر منتديات رفيعة المستوى من أجل تبادل المعارف، والتعلم المتبادل فيما بين الشركاء من بلدان الجنوب، تشمل الدول وجهات فاعلة من غير الدول على حد سواء بمن فيهم البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني والسلطات المحلية والنساء والشباب فضلا عن ممثلي القطاع الخاص" (E/2018/55، الفقرة ٤٤). وفي واقع الأمر، يمكن للمنتديات والقمم الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٢٦)</sup> أن تيسر صياغة خطط إنمائية مشتركة واستراتيجيات متساوقة، وأن تنسق بين السياسات، وتحشد الموارد لأغراض التنمية المستدامة، وتدشن مبادرات إنمائية مشتركة<sup>(٢٧)</sup>. ويمكن كذلك أن يؤدي العدد المتزايد للمصارف والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف<sup>(٢٨)</sup> التي تقودها وتملكها بلدان الجنوب، دورا مهما في دعم جهود التنمية المستدامة بما في ذلك عن طريق حشد الموارد ودعم المبادرات والمشاريع والنهج المبتكرة العابرة للحدود سعيا إلى زيادة فعالية التعاون الإنمائي<sup>(٢٩)</sup>.

٤٢ - ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصة قيمة أخرى لتعزيز الشراكات التي تمسك بلدان الجنوب بزمامها لأغراض تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. فمن خلال طرائق التعاون الثلاثي، يمكن لشركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يوحّدوا بين البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة التقليدية. ويمكن لمثل هذه الشراكات أن تدعم جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب

(٢٦) تشمل الأمثلة على ذلك، مؤتمر القمة لمنتدى الهند - أفريقيا، ومنتدى التعاون الصيني - الأفريقي، ومنتدى الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر قمة أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، ومؤتمر القمة لمجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ومؤتمر القمة للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

(٢٧) انظر E/2018/55، الفقرة ٤٤؛ وانظر أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موجز الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي في الأرجنتين، ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/DCF/DCF-Argentina-Summary.pdf](http://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/DCF/DCF-Argentina-Summary.pdf).

(٢٨) تشمل الأمثلة على ذلك، مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي لتنمية البنية التحتية ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية والبنك الإسلامي للتنمية وتحالف أفريقيا المالي بشأن تعبير المناخ، الذي أعلنت عن إنشائه مؤخرا مجموعة مصرف التنمية الأفريقي.

(٢٩) انظر E/2018/55، الفقرة ٤٢، وموجز الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي في الأرجنتين (الحاشية ٢٧ أعلاه)، الصفحة ٥.

لأغراض تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التزويد بالتمويل والتدريب والنظم الإدارية والتكنولوجية وسوى ذلك من أشكال الدعم<sup>(٣٠)</sup>.

٤٣ - وفضلا عن ذلك، يتيح تبادل المعارف بين بلدان الجنوب مشاطرة البلدان للممارسات الجيدة في صياغة النهج التشاركية الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يساعد ذلك في زيادة إفشاء الممارسات الواعدة التي يحددها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من قبيل الميزنة التشاركية أو الميثاق الوطني لكوستاريكا من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة<sup>(٣١)</sup>.

٤٤ - ويشدد المقرر الخاص على أن تعزيز وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين يتيح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إمكانات كبيرة للإسهام في تنفيذ إطار السياسات لعام ٢٠١٥ وإعمال الحق في التنمية. لكن هذه الإمكانيات لا يمكن أن تحشد إلا إذا تماشيت الشراكات مع الحق في التنمية. ومن رأي المقرر الخاص أن ذلك يستتبعه وجوب القيام بما يلي: (أ) ضمان سبيل فعال لحصول جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المعلومات وكفالة مشاركتهم الجدية في كل مستويات اتخاذ القرار؛ (ب) التمكين للمجتمعات والأفراد الأشد ضعفا وتمهيشا، وإشمالهم بهذه الشراكات؛ (ج) ضمان توزيع المخاطر والمكاسب بالتساوي والعدل بين جميع الشركاء؛ (د) إقران الشراكات بآليات للمساءلة. وفي حال استيفاء هذه المعايير، يمكن لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين التي تمسك بزمامها بلدان الجنوب أن تفضي إلى تنمية أكثر استدامة وشمولا للجميع عن طريق تمكين الجهات الفاعلة الرئيسية من المشاركة الفعلية في تنمية بلدانها والاستفادة من هذه التنمية. وإذا أمكن لهذه الجهات الفاعلة عمل ذلك، تسنى لها أن تساعد في تحقيق تكافؤ الفرص وتقليل أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى قيادة المسيرة لإصلاح الطريقة التي يجري بها تقليدياً تنفيذ التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

### مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع

٤٥ - يعطي مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع (صندوق الإيسا) نموذجا جيدا على الشراكات الأقاليمية بين بلدان الجنوب لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. ويهدف الصندوق إلى بناء شراكات جديدة للتنمية عن طريق تيسير تنفيذ مشاريع قابلة للتكرار والترقية يمكن نشرها إلى البلدان النامية المهتمة كنماذج للممارسات الجيدة في مكافحة الفقر والجوع<sup>(٣٢)</sup>. وتتصف مشاريع الصندوق بكونها مدفوعة بالطلب

(٣٠) انظر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب "حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" ([www.unsouthsouth.org/about/about-sstc/](http://www.unsouthsouth.org/about/about-sstc/)).

(٣١) مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (أيار/مايو ٢٠١٦)، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي <https://drive.google.com/file/d/0B-buqyoV0jpSWE9FM2tHSUhCUW8/view>

(٣٢) انظر "حول الصندوق الاستئماني لمرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا" (<http://tedc2.undp.org/IBSA/about/about.htm>)، ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع "لحة عامة لحافظة المشروع، ٢٠١٧"، الصفحة ٢، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي <https://drive.google.com/file/d/0B-buqyoV0jpSMDZsNEhNR2YxS2s/view>

”وتترواح أهدافها بين تعزيز الأمن الغذائي والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى زيادة سُبل الحصول على مياه الشرب النظيفة - وترمي جميعها إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة“.

وتنفذ المشاريع من خلال شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المحلية والمؤسسات الوطنية والشركاء المنفذين. ويشارك في تنفيذ هذه المشاريع المتفعون بما ويولى فيها اهتمام خاص لبناء قدراتهم<sup>(٣٣)</sup>. وكرر الإعلان الأخير الذي أصدرته الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الإشارة إلى أهمية الملكية الوطنية، ولاحظ أن المشاريع المستدامة في إطار الصندوق لا بد أن تضمن مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان الشريكة على مدى مراحل المبادرة والتنفيذ والإنجاز<sup>(٣٤)</sup>.

٤٦ - ويسر الصندوق في غينيا - بيساو قيام الشراكات مع المجتمعات الريفية عبر مشاريع رمت إلى توليد قدرة زراعية على الصعيد المحلي، وتقليل انعدام الأمن الغذائي وتحسين سُبل العيش. ونجم عن المشاريع على وجه العموم، تعزيز الإنتاج الزراعي عن طريق تدريب ما يربو على ٤ ٥٠٠ مزارع محلي (٦٠ في المائة منهم من النساء) على الأساليب الزراعية، مما أدى إلى زيادة غلة محصول الأرز بنسبة ١٢ في المائة. وساندت المشاريع أيضا تنوع الإنتاج عن طريق توفير بدائل محصولية جديدة؛ وإعادة تأهيل الأراضي الواطئة لاستخدامها في الزراعة؛ وتدريب المزارعين الشركاء على إدارة الموارد المائية، وتجهيز المنتجات الزراعية وحفظها<sup>(٣٥)</sup>.

٤٧ - وفي سياق تنفيذ هذه المشاريع، اتبع الصندوق مقاربات منهجية تتماشى مع الحق في التنمية: فجرى تصميم الأنشطة باتباع عمليات تشاركية انخرط فيه القرويون في تحديد مواصفات الأنشطة وطلبها وتنفيذها، ودخلوا في شراكة مع الوزارات وصنّاع القرار والهيئات الحكومية الرئيسية. وعندما كشفت المشاريع عن نتائج، جرى التوسع فيها لتشمل مجتمعات أخرى. وأسهمت المشاريع التي نُفذت لاحقا في تعميق النجاح، أو سعت إلى تجريب نُهج مختلفة لمعالجة المجالات التي كانت التحديات فيها أصعب. واشتملت المشاريع أيضا على عنصر يتعلق بالمساءلة، وأبرمت اتفاقات واضحة للمساءلة المتبادلة مع القرى وشركاء الحكومة. وجرى تقييم المشاريع بالاستعانة بمدخل قدمه أصحاب المصلحة المتعددون المعنيون، حيث تم التأكيد على نتائجها الإنمائية وتماشيتها مع مبادئ من قبيل الملكية والقيادة الوطنية والمساواة والانتشار الأفقي، وعدم المشروطة<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٣) مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ”مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا“ ([www.unsouthsouth.org/partner-with-us/ibsa/](http://www.unsouthsouth.org/partner-with-us/ibsa/)).

(٣٤) إعلان مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/29955/IBSA\\_Declaration\\_on\\_SouthSouth\\_Cooperation](http://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/29955/IBSA_Declaration_on_SouthSouth_Cooperation).

(٣٥) مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة (الحاشية ٣١ أعلاه)، الصفحتان ٧ و ٨؛ ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ”لحة عامة لحافظة المشروع لعام ٢٠١٧“ (الحاشية ٣٢ أعلاه)، الصفحتان ٤٢ إلى ٤٥.

(٣٦) المرجع نفسه.

## باء - منتدى لتبادل الممارسات الجيدة

٤٨ - يؤكد المقرر الخاص أهمية التسليم بالإمكانات الكبيرة التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كأداة ومنتدى لتحديد الممارسات الجيدة وتبادلها وتكرارها في سياق تنفيذ الوثائق الختامية المتفق عليها دولياً لعام ٢٠١٥ وإعمال الحق في التنمية.

٤٩ - وقد أصبحت البلدان النامية والاقتصادات الناشئة لاعبين رئيسيين في مجال الممارسات الجيدة الناهضة بالتنمية المستدامة ومصدراً مهماً لها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. واستطاعت هذه البلدان أن تراكم في سياساتها ومؤسساتها وبرامجها ممارسات إنمائية متنوعة ومبتكرة. ومن الضروري الإقرار بهذه النهج باعتبارها مسارات حيوية للنهوض بالتنمية المستدامة في بلدان الجنوب. وتعتبر المبادرات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي جوهرية في هذا الصدد، لأن غايتها حشد المعارف والمهارات والتجارب والدراية الفنية التي تحوزها البلدان النامية عبر المبادلات والتعلم المتبادل. ويتيح إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب إمكانية تقديم البلدان النامية دعماً فعالاً لبعضها البعض الآخر عبر تبادل السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية التي برهنت على نجاحها في تسريع التنمية المستدامة في بلدانها ومناطقها. وينطوي هذا التعلم بين الأقران على أهمية حاسمة في التوصل إلى حلول مبتكرة وعملية في مجال السياسات إزاء التحديات الإنمائية، يمكن أن تكيف وتكرر في سياقات مختلفة<sup>(٣٧)</sup>.

### تبادل الممارسات الجيدة في مجال برامج التغذية المدرسية

٥٠ - تقدم المبادرات التي قادتها البرازيل واستهدفت بها توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية نموذجاً عملياً يصور الكيفية التي يمكن بها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعزز تبادل الممارسات الجيدة.

٥١ - إن إعلان الحق في التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يسلمان بأن الجوع والفقر يمثلان التحديات الأهم التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة وإعمال الحق في التنمية في أنحاء العالم. وقد أثبتت مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنها أداة حاسمة متاحة للبلدان النامية لمواجهة الجوع والوفاء بالحق في الغذاء عن طريق بذل جهود متضافرة. وعلى سبيل المثال، ساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان برامج التغذية المدرسية عدة بلدان في الدفع قُدماً بأهدافها الإنمائية، باغتنام المعارف والتجارب البرازيلية.

٥٢ - وقد أمكن للبرازيل تحقيق تقدم لافت في مكافحة الجوع وتحسين الأمن الغذائي منذ بدأت العمل باستراتيجية القضاء المبرم على الجوع وتوسيع نطاق البرامج الوطنية للتغذية المدرسية<sup>(٣٨)</sup>. ويستخدم

(٣٧) مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة (الخاصة ٣١ أعلاه)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أسئلة يتكرر طرحها: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/development\\_cooperationandfinance/frequently-asked-questions--south-south-cooperation.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/development_cooperationandfinance/frequently-asked-questions--south-south-cooperation.html)

(٣٨) المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مذكرة إحاطة رقم ١ "البلدان تواجه الجوع بنهج الحق في الغذاء"، (٢٠١٠)، الصفحة ٨، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [http://www2.ohchr.org/english/issues/food/docs/Briefing\\_Note\\_01\\_May\\_2010\\_EN.pdf](http://www2.ohchr.org/english/issues/food/docs/Briefing_Note_01_May_2010_EN.pdf)

النموذج البرازيلي برامج التغذية المدرسية كشبكة أمان اجتماعي لا تؤدي فحسب إلى تحسين الصحة والأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية، بل تنهض أيضا بالحق في التعليم لدى بعض الأطفال الأشد حرمانا. وفي واقع الأمر، أظهرت البحوث التي أجريت في السياق البرازيلي أن توفير الوجبات داخل المدارس والوجبات الخفيفة في فترة الضحى وإعطاء الأطفال حصصاً غذائية لتناولها في منازلهم عن طريق برامج التغذية المدرسية، يمكن أن يخفف حدة الجوع في الأجل القصير؛ ويحسن الأمن الغذائي والتغذوي؛ ويزيد قدرات الأطفال على التركيز والتعلم والأداء؛ ويخفض الغياب عن فصول الدراسة؛ ويزيد معدلات التحاق الفتيات بالتعليم. ويستفيد من هذه الجهود على وجه الخصوص الأطفال الفقراء والأطفال الذين يعانون قلة التغذية المزمنة<sup>(٣٩)</sup>. وبالنظر إلى اقتضاء النموذج البرازيلي جلب ٣٠ في المائة على الأقل من الغذاء اللازم لاحتياجات برامج التغذية المدرسية محلياً من المزارع الصغيرة، تسهم هذه البرامج أيضا في حفز الاقتصادات المحلية عن طريق تحسين سُبل العيش وتدعيم الإنتاج الزراعي صغير النطاق<sup>(٤٠)</sup>. وتأسيسا على هذا النجاح، أعربت وكالات الأمم المتحدة بشكل متكرر عن إقرارها بأن برامج التغذية المدرسية في البرازيل تمثل ممارسة جيدة يتعين تكييفها وتكرارها في بلدان أخرى.

٥٣ - ومنذ عام ٢٠٠٩، أعانت مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمؤازرة من الحكومة البرازيلية ومركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي، على توسيع نطاق النموذج البرازيلي لبرامج التغذية المدرسية وتكييفه لاحتياجات بلدان نامية أخرى. وتركز المبادرات فيما بين بلدان الجنوب على بناء شراكات تمكّنها من تقاسم المعارف والدراية التقنية والسياسات والممارسات البرازيلية في مجال التغذية المدرسية مع بلدان نامية أخرى. وقد كفل البرنامج من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية التطبيق الناجح لبرامج التغذية المدرسية في ١٤ بلدا في المنطقة، مع إيلاء العناية الواجبة للاحتياجات المحلية وأهداف السياسات الوطنية ومشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني<sup>(٤١)</sup>.

٥٤ - وحسبما يفيد برنامج الأغذية العالمي، أفاد من التجربة البرازيلية في عام ٢٠١٦ عملياً أكثر من ٢٨ بلداً نامياً<sup>(٤٢)</sup>. وبدوره، ألهم نجاح نُظم الاشتراء المحلي لاحتياجات برامج التغذية المدرسية في البرازيل مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مناطق أخرى، مثل برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة سُبل وصول صغار المزارعين إلى الأسواق والقيام في الوقت ذاته بتحسين حالة الأمن الغذائي للتلاميذ عن طريق برامج للتغذية المدرسية تستخدم المنتجات المحلية في كل

(٣٩) مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة (الحاشية ٣١ أعلاه)، الصفحة ٢٣.

(٤٠) برنامج الأغذية العالمية "ندوة عن إطار الموارد المنتجة محلياً لأغراض التغذية المدرسية"، آذار/مارس ٢٠١٧، الصفحة ٣، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي <https://docs.wfp.org/api/documents/49c79dff999d42fca7da58853d7fa255/download/>

(٤١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "استراتيجية الفاو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على محك العمل" (٢٠١٦)، الصفحتان ٨ و ٩، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.fao.org/3/a-i6249e.pdf](http://www.fao.org/3/a-i6249e.pdf)، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الحاشية ٣١ أعلاه) الصفحتان ١١ و ١٢ و الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

(٤٢) برنامج الأغذية العالمية "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي" (٢٠١٦) الصفحة ٤، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp289623.pdf?\\_ga=2.8990.9021.720148991.1499245980-521485542.1485772073](https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp289623.pdf?_ga=2.8990.9021.720148991.1499245980-521485542.1485772073)

من إثيوبيا وملاوي وموزامبيق والنيجر والسنغال. وتمثل هذه المبادرة فيما بين بلدان الجنوب تعاوناً بين حكومة البرازيل والبلدان المشاركة الأخرى، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمملكة المتحدة كأطراف شريكة ثالثة. وقدم البرنامج إسهامات مهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ووفر وجبات مشترية محلياً لزهاء ٤٢٠ مدرسة وزاد معدلات الإنتاجية لأكثر من ٥٥٠٠ مزرعة عائلية بمتوسط ١١٤ في المائة. ويكتسي أيضاً بالأهمية التركيز القوي الذي يوليه البرنامج لبناء القدرات وكفالة المشاركة المجتمعية ضمناً للاستدامة والتوسع الطويل الأجل وبناء الشراكات الدائمة<sup>(٤٣)</sup>.

٥٥ - واعترافاً بنجاح هذه المبادرات فيما بين بلدان الجنوب، لاحظ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن "التغذية المدرسية تغير الآن الطريقة التي تتعامل بها البلدان الفقيرة مع التحدي الجامع للجوع وتوفير التعليم وتحسين الإنتاج الزراعي صغير النطاق، وتبني على النجاحات والدروس والهيكل في بلدان الجنوب مثل البرازيل"<sup>(٤٤)</sup>. وفي هذا السياق يشدد المقرر الخاص على أن المبادرات بين بلدان الجنوب في مجال برامج التغذية المدرسية، يمكن أن تساعد في تحويل الحق في التنمية إلى حقيقة واقعة في بلدان الجنوب عن طريق إسهامها في تعزيز عدد من حقوق الإنسان، وتمكين المجتمعات المحلية والأجيال الشابة على نحو يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذا ما طبقت هذه المبادرات بما يتفق والحق في التنمية، لن تؤدي فحسب إلى النهوض بالحق في الغذاء والتعليم، بل ستسهم أيضاً في تحقيق الشمول الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وعدم المساواة.

## جيم - حلول جديدة لإزاء الاتجاهات العالمية المعاكسة والتحديات الإنمائية البازغة التي تتخطى الحدود الوطنية والإقليمية

٥٦ - في تقريره الأول إلى مجلس حقوق الإنسان، حدد المقرر الخاص بعض الاتجاهات العالمية التي تؤثر سلباً في أعمال الحق في التنمية في أنحاء العالم. وتضمنت العقبات التي أشار إليها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتعشيف وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والجائحات العالمية الجديدة والتغير الديمغرافي والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والتحديات المرتبطة بالأتمتة والخصخصة (انظر A/HRC/36/49، الفقرة ٣٠ (ج)). وتتأثر أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بهذه الاتجاهات العالمية المعاكسة على نحو خاص، وتواجه أيضاً التحديات الأصعب في معالجتها. ويوفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصة ثمينة للبلدان النامية من أجل التوصل إلى حلول مشتركة ومبتكرة، قابلة للتكيف وكفؤة من حيث التكلفة للتحديات الإنمائية القائمة والبازغة التي تواجهها جراء هذه الاتجاهات العالمية المعاكسة. ففيما يتعلق بتغير المناخ، على سبيل المثال، يمكن للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب أن تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية.

(٤٣) مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الحاشية ٣١ أعلاه)، الصفحتان ١٩ و ٢٠؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "استراتيجية الفاو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المحك" (الحاشية ٤١ أعلاه)، الصفحة ٩؛ وبرنامج الأغذية العالمي "دروس مستفادة من مبادرة الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا"، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.wfp.org/purchase-progress/news/blog/lessons-learned-purchase-africans-africa-initiative](http://www.wfp.org/purchase-progress/news/blog/lessons-learned-purchase-africans-africa-initiative).

(٤٤) مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الحاشية ٣١ أعلاه)، الصفحة ١٩.

ويعمل ذلك، تقدم هذه المبادرات إسهاما حيويا لإعمال الحق في التنمية وتنفيذ إطار السياسات لما بعد عام ٢٠١٥.

### التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

٥٧ - تمثل مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى تشاطر النموذج الكوبي لإدارة الحد من مخاطر الكوارث محليا، مثلا ملموسا يصور الكيفية التي يمكن أن يقدم بها التعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم للبلدان النامية بشكل فعال في التصدي للتحديات الإنمائية البارزة المتصلة بتغير المناخ ومخاطر الكوارث.

٥٨ - وأمام التهديدات المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ابتكرت الحكومة الكوبية نمودجا جديدا للحد محليا من مخاطر الكوارث يعتمد على ما يُدعى بمراكز إدارة الحد من المخاطر. وتتكون هذه المراكز من أفرقة فنيين تتولى إدارة مركز للمعلومات على الصعيد المحلي. وتقوم هذه الأفرقة بجمع المعلومات عن المخاطر والكوارث وتحليلها وإعدادها وتنسيقها لمساعدة السلطات المحلية فيما تجر به من تحليلات للمخاطر وفي اتخاذ قرارات إنمائية تستنير بنوعية المخاطر وأوجه الضعف القائمة محليا. وتيسر المراكز أيضا تدفق المعلومات بين المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين. وتمتد المراكز يد المساعدة للمجتمعات النائية والمعزولة وتزودها بالمعلومات والمعدات والتدريب الذي يمكنها من التعرف على مخاطر الكوارث والإبلاغ عنها والحد منها واتخاذ إجراءات حمائية ووقائية فعالة إزاءها<sup>(٤٥)</sup>.

٥٩ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة إدارة المخاطر في منطقة البحر الكاريبي، تمكنت حكومة كوبا منذ استهلال المشروع في عام ٢٠٠٥ من إنشاء ثمانية مراكز إقليمية و ٨٤ مركزا على صعيد المقاطعات في ٣١٠ من المجتمعات المحلية في سائر أنحاء البلد. وتكرر وصف هذا النموذج بأنه مثال للممارسة الجيدة، لأن النتائج التي أسفر عنها أظهرت تحسّن الجاهزية لمواجهة المخاطر وارتفاع مستوى وعي السكان وتحسّن إعلام صنّاع القرار المحليين، وزيادة فعالية إدارة حالات الكوارث والتخفيف من آثارها، وانخفاض الخسائر في الأرواح والممتلكات إلى الحد الأدنى<sup>(٤٦)</sup>.

٦٠ - واستنادا إلى النجاح الذي حققه نموذج مراكز إدارة الحد من المخاطر في كوبا، شدد النموذج الانتباه على نطاق واسع في بلدان كاريبية أخرى تواجه تحديات مماثلة في مجال تغير المناخ ومخاطر الكوارث. وإزاء ذلك، دشّنت الحكومة الكوبية برنامجا تجريبيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب شمل خمسة بلدان كاريبية (غيانا وجامايكا وجزر فرجن البريطانية والجمهورية الدومينيكية وترينيداد وتوباغو)، استهدف تكرار النموذج وتكيفه مع السياقات المحلية. وتحدد الهدف الطويل الأجل لهذه المبادرة التعاونية فيما بين

(٤٥) مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ممارسات جيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الخاصة ٣١ أعلاه)، الصفحة ١٠٥؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مراكز إدارة الحد من مخاطر الكوارث في كوبا: ممارسات جيدة في مجال الحد من المخاطر" ٢٠١٠، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.preventionweb.net/files/14963\\_crmicgrrcubabp2010en1.pdf](http://www.preventionweb.net/files/14963_crmicgrrcubabp2010en1.pdf)

(٤٦) مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ممارسات جيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الخاصة ٣١ أعلاه)، الصفحة ١٠٥؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "دراسة إفرادية لكوبا: ممارسات جيدة في مجال الحد من المخاطر"، الصفحة ٢، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/R46/RRMC%20Caso%20Estudio\\_cuba.docx](https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/R46/RRMC%20Caso%20Estudio_cuba.docx)

بلدان الجنوب في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها واتخاذ القرارات المتعلقة بها محلياً، لضمان إدماج الحد من الكوارث والتعافي منها في التخطيط الإنمائي والممارسات الإنمائية في سائر أنحاء المنطقة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة إدارة المخاطر في منطقة البحر الكاريبي بدور مهم في توجيه عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتيسيرها، بوصفهما شريكتا ثالثا<sup>(٤٧)</sup>.

٦١ - وقبل وضع النموذج موضع التنفيذ في البلدان التجريبية الخمسة، جُمعت بيانات ومعلومات لخط الأساس في جميع البلدان المشاركة من أجل تحديد الاحتياجات المحلية والأحوال المحددة القائمة في الواقع. وتُقلت المعارف والتجارب من كوبا إلى البلدان التجريبية الخمسة بوسائل وآليات مختلفة مثل بعثات الدعم التقني وحلقات العمل التقنية والتوعوية والدورات التدريبية، وإجراءات بناء القدرات المحلية. كما أولي اهتمام أثناء العملية التجريبية لضمان انخراط مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، بمن فيهم صنّاع القرار، والخبراء والاختصاصيون التقنيون، والوكالات الوطنية لإدارة الكوارث، والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسلطات التنفيذ، والمنتفعون<sup>(٤٨)</sup>.

٦٢ - وعن طريق هذه المبادرة المتخذة فيما بين بلدان الجنوب، كُيِّف النموذج الكوبي للحد من المخاطر ونُفذ بشكل ناجح في البلدان الخمسة جميعها. وتنتج عن البرنامج إنشاء مراكز وأفرقة لإدارة الحد من المخاطر وإنشاء منتدى محلي لمعلومات الحد من مخاطر الكوارث، وإقامة نقاط للإنذار المبكر ذات قواعد مجتمعية وإعداد برامج وخطط عمل للحد من المخاطر تستند إلى التقييمات المحلية للمخاطر وأوجه الضعف. وأولي على مدار العملية تركيزاً لتوثيق الدروس المستفادة والتجارب والمعارف التي ولدها القائمون على تطبيق النموذج<sup>(٤٩)</sup>. ونجم عن ذلك صدور عدة منشورات ومجموعات أدوات، أفادت في نشر النموذج الكوبي في منطقة البحر الكاريبي وما وراءها<sup>(٥٠)</sup>.

٦٣ - ويؤكد المقرر الخاص من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يوفر فرصة حاسمة للبلدان النامية لحشد قواها في سبيل التوصل إلى حلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة ومتوافقة مع السياق لبعض التحديات الإنمائية المشتركة التي تواجهها في مجال تغير المناخ ومخاطر الكوارث. وتظهر المبادرة التي قادتها كوبا فيما بين بلدان الجنوب أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينطوي على إمكانات كبيرة كمنتدى لتبادل وتشجيع الممارسات التي يثبت نجاحها في سياق معين. وبتصدير هذه الممارسات الجيدة وتكييفها، أمكن للمبادرة إقامة شراكات جديدة للتنمية المستدامة في أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وأتاحت تلك الشراكات دعماً حيويًا للبلدان النامية في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها

(٤٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقاسم ما ينجح: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الحد من مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي" (٢٠١٤)، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/pressreleases/2015/06/23/sharing-what-works-south-south-cooperation-for-disaster-risk-reduction-in-the-caribbean.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/pressreleases/2015/06/23/sharing-what-works-south-south-cooperation-for-disaster-risk-reduction-in-the-caribbean.html)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التقرير الختامي عن مبادرة إدارة المخاطر في منطقة الكاريبي"، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي <https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/R46/CRMI%20Final%20Report%202012%20-%202015.pdf>.

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب "ممارسات جيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة" (الحاشية ٣١ أعلاه)، الصفحة ١٠٦؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقاسم ما ينجح" (الحاشية ٤٧ أعلاه).

(٥٠) انظر على سبيل المثال الموقع التالي <https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/R46/RRMC%20GIS%20Toolkit.pdf>.

والنهوض بأهدافها الإنمائية باتباع نهج لا مركزي تشاركي بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومن الممكن أن يؤدي زيادة تحسین هذا النموذج وتعزيزه إلى النهوض بإعمال الحق في التنمية في بلدان نامية أخرى، عن طريق تنفيذ الوثائق الختامية لعام ٢٠١٥ على الصعيدين المحلي والمجتمعي.

٦٤ - وثمة مثال آخر يستحق تسليط الضوء عليه يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جهود التعافي من الكوارث التي قادتها حكومة الصين في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير. ففي عام ٢٠١٧، قدمت حكومة الصين من خلال صندوق المساعدة التعاونية فيما بين بلدان الجنوب، وبمشاركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعماً لجهود التعافي وإعادة الإعمار أفاد منها قرابة نصف مليون شخص في خمسة من البلدان المتضررة بالكوارث. وحسبما أفاد به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانت هذه الجهود حاسمة في استعادة سبل العيش وتعزيز الصمود وتشجيع التنمية. وجرى في نطاق ذلك توفير المأوى لما يربو على ٤٧٣ ٨٢٦ شخصاً في نيبال وبنغلاديش، حصلوا أيضاً على مجموعات الطوارئ وحزم الإغاثة؛ وتلقى ١٨ ٧٥٠ طفلاً و ٨٠ ٢٦٩ من المشردين داخلياً في باكستان تسهيلات مدرسية جديدة وحزم للمساعدة؛ وبدأ بناء الأسقف في أكثر من ٨٥٠ منزلاً في دومينيكا وبرمودا. وتستهدف الصين الآن القيام في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير تشاطر نتائج هذه الجهود ودروسها المستفادة عن طريق تيسير تبادل المعرفة وإتاحة منتدى للبلدان النامية لاستمداد الخبرات والتكنولوجيا من التجربة الصينية في مجال التعافي من الكوارث. وقامت الصين في هذا السياق، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستضافة حلقة عمل عُقدت مؤخراً لمدة ثلاثة أيام التأم فيها مسؤولون وخبراء من عشرة بلدان واقعة على طول الحزام والطريق، ممن يحوزون خبرات محددة في مجال التعافي من الكوارث<sup>(٥١)</sup>.

## دال - توفير تمويل إضافي للتنمية المستدامة

٦٥ - تتجه أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى التزايد بالنسبة لتمويل التنمية المستدامة، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التعاون الإنمائي وتنوعها. وفي هذا السياق، تسلم خطة عمل أديس أبابا بالإسهامات التي يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتلاحظ الدور المهم الذي يقوم به التعاون الدولي، بما فيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في تكملة الجهود المحلية لتعبئة الموارد العامة لتمويل التنمية (انظر قرار الجمعية ٢٠١٣/٦٩، المرفق، الفقرات ٥٠ و ٥٦ و ٥٧). وسلّمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أيضاً بالدور الذي يلعبه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تمويل التنمية مشيرة، في جملة أمور، إلى الحجم المتنامي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف بين بلدان الجنوب، ونمو المساهمات المقدمة إلى المساعدات الإنسانية<sup>(٥٢)</sup>.

٦٦ - وإذ يضع المقرر الخاص بعين الاعتبار أن المساعدة المالية ليست إلا عنصراً واحداً في تمويل التنمية، يلاحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل لكثير من البلدان النامية قناة إضافية مهمة

(٥١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقاسم تجربة الصين في إعادة البناء بشكل أفضل" بلاغ صحفي، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي

[http://www.cn.undp.org/content/china/en/home/presscenter/pressreleases/2018/sharing-china\\_s-experience-to-build-back-better.html](http://www.cn.undp.org/content/china/en/home/presscenter/pressreleases/2018/sharing-china_s-experience-to-build-back-better.html)

(٥٢) انظر العنوان التالي <https://developmentfinance.un.org/south-south-and-triangular-cooperation>

للموارد مكتملة للمساعدة الإنمائية التي يوفرها التعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب<sup>(٥٣)</sup>. ويعبر ذلك تحديدا عن الحالة الماثلة في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقاعس الدول المتقدمة النمو عن الوفاء بالتزاماتها القائمة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية<sup>(٥٤)</sup>. وحسبما أوردته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، زادت نسبة البلدان النامية التي تسهم في توفير التعاون الإنمائي من ٦٧ في المائة إلى ٧٤ في المائة، خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧<sup>(٥٥)</sup>. وبحسب أحد التقديرات ربما يكون المكوّن المالي لهذا التعاون قد ارتفع إلى ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥<sup>(٥٦)</sup>. لكن المقرر الخاص يذكر بأن وضع تقديرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحسابه كميًا بقيمة نقدية يشكل عملية عسيرة بالنظر إلى التركيز على الطرائق غير المالية ونقص البيانات واختلاف التعاريف وأساليب الإبلاغ<sup>(٥٧)</sup>.

## سابعاً - استنتاجات وتوصيات

- ٦٧ - أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكوناً حاسماً في مشهد التعاون الدولي وتكرّس بشكل راسخ في إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ويواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعض التحديات، لكن المقرر الخاص على يقين من أن هذا التعاون يحمل وعوداً كثيرة بالنسبة للمستقبل، شريطة أن يُنفذ على نحو متوافق مع الحق في التنمية.
- ٦٨ - وبغية حشد الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الإسهام في أعمال الحق في التنمية، عيّن المقرر الخاص التوصيات الرئيسية الواردة فيما يلي التي يقدمها إلى الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

## ألف - عام

- ٦٩ - يتعين أن تأخذ سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامجه ومبادراته بمنظور للحق في التنمية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن يُدمج أصحاب المصلحة المنخرطون في هذا التعاون مبادئ حقوق الإنسان المكرّسة في الحق في التنمية في تصميم عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وينطبق ذلك على حد سواء في الحالات التي يُيسّر فيها شركاء التعاون الثلاثي التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(٥٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أسئلة يتكرر طرحها"، (الحاشية ٣٧ أعلاه)؛ و A/69/315، الفقرة ١١٤.

(٥٤) تمويل التنمية: التقدم المحرز والتوقعات لعام ٢٠١٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.I.5)، الصفحات ٨٧-٨٩. يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [https://developmentfinance.un.org/sites/developmentfinance.un.org/files/Report\\_IATF\\_2018.pdf](https://developmentfinance.un.org/sites/developmentfinance.un.org/files/Report_IATF_2018.pdf).

(٥٥) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية "تقرير عن الدراسة الاستقصائية لرصد حكومات بلدان البرنامج في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، لعام ٢٠١٧" (٢٠١٨)، الصفحة ٣٨، يمكن مطالعته على الإنترنت في العنوان التالي [www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2018doc/sgr2018-survey-report-pgc.pdf](http://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2018doc/sgr2018-survey-report-pgc.pdf).

(٥٦) تمويل التنمية (الحاشية ٥٤ أعلاه)، الصفحة ٩٣.

(٥٧) انظر E/2018/55، الفقرتان ٣٧ و ٣٨؛ ومركز الجنوب "تقدير كمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبعاته على السياسة الخارجية للبلدان النامية"، ورقة إحاطة رقم ٤١ (تموز/يوليه ٢٠١٧). يمكن مطالعتها على الإنترنت في العنوان التالي [www.southcentre.int/wp-content/uploads/2017/07/PB41\\_Quantification-of-South-South-cooperation-and-its-implications-to-the-foreign-policy-of-developing-countries\\_EN.pdf](http://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2017/07/PB41_Quantification-of-South-South-cooperation-and-its-implications-to-the-foreign-policy-of-developing-countries_EN.pdf).

٧٠ - ويتعين أن تشجع سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامجه وأنشطته فهما كلياً للتنمية يذهب أبعد من النمو الاقتصادي، على نحو ما ورد في إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦.

٧١ - ويتعين التسليم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستعماله كأداة قيّمة للتعرف على الممارسات الجيدة وتبادلها وتكرارها في سياق التنفيذ العملي لإطار السياسات لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أعمال الحق في التنمية. وبغية حشد هذه الإمكانيات، يشجع المقرر الخاص على تعزيز منتديات تقاسم المعلومات مثل نظام تبادل الحلول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (<http://global-ssmart.org>)، وبوابة الفاو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ([www.fao.org/south-south-gateway](http://www.fao.org/south-south-gateway)).

٧٢ - إن طرائق التعاون الثلاثي تتيح وسيلة مهمة لتعزيز الشراكات التي تمسك بزمامها بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وتوفر المنظمات المتعددة الأطراف، على وجه الخصوص، أدوات ومنتديات مهمة لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات تدخل مختلفة. ويرحب المقرر الخاص بهذه المبادرات ويحث جميع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف على زيادة جهودها لدعم الشراكات فيما بين بلدان الجنوب وتيسيرها كتكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

٧٣ - ويتعين أن تجري الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين مزيداً من التحليل للقيمة المضافة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والأثر الناجم عنهما في الأجل الطويل على تنفيذ إطار السياسات لما بعد عام ٢٠١٥ وعلى أعمال الحق في التنمية. ويتعين أيضاً أن يفحص مثل هذا التحليل سبل حشد المزايا المقارنة لمختلف أصحاب المصلحة المنخرطين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٧٤ - ويرى المقرر الخاص أنه ينبغي الاستفادة من مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المرتقب، كفرصة سانحة للنهوض بتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعاون ثلاثي تشاركي وشامل للجميع يتماشى مع الحق في التنمية وإطار السياسات لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية الوطنية. ولا بد من النظر أيضاً إلى المؤتمر باعتباره فرصة لتعزيز الإطار المؤسسي العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمواصلة تكريسه في حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

## باء - عمليات شاملة وتشاركية

٧٥ - رغم أن المسؤولية الرئيسية عن التمكين لأعمال الحق في التنمية تقع على عاتق الدول، ينبغي ألا يقتصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب على التعاون بين الدول. ويتعين على الدول في هذا الصدد أن تشجع قنوات للتعاون تشمل جهات فاعلة من غير الدول بما فيها شبكات المجتمع المدني التي تروج للتنمية المستدامة. وينبغي أن يوطد التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويقيم شراكات عادلة بين أصحاب المصلحة المتعددين تتيح لمختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص) الانخراط النشط في هذه الشراكات.

٧٦ - وبالنظر إلى أن الحق في التنمية يجيز لجميع الأشخاص والشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها، يكون مطلباً حيوياً أن تضمن عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأصحاب المصلحة المعنيين أشمالهم بها ومباشرتهم للمشاركة المجدية على كل مستويات اتخاذ القرار وفي جميع مراحل العمليات. ويشدد المقرر الخاص على أن الشفافية وإمكانية الاطلاع على المعلومات الكافية يتسمان بأهمية حاسمة في هذا الصدد.

٧٧ - يتعين أن تركز سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامجه ومبادراته على تحديد الأفراد والجماعات الأشد حرماناً وتهميشاً وزيادة مقدراتهم، من أجل الوفاء بالتزام عدم ترك أحد خلف الركب. فبناء قدراتهم وتمكينهم من المشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرار ضروري للتغلب على انعدام المساواة والتمييز البيويين؛ ولضمان مكانهم كفاعلين رئيسيين في تنمية بلدانهم؛ وكفالة العدالة والإنصاف في تقاسم المكاسب الناجمة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٨ - يتطلب التأكد من عدم ترك أحد خلف الركب إيلاء الاهتمام للحقوق المتساوية للنساء وتشجيع مشاركة النساء في اتخاذ القرار المتعلق بسياسات وبرامج التنمية، بما في ذلك ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولا بد أن يتخذ أصحاب المصلحة المنخرطون في التعاون بين بلدان الجنوب إجراءات لتوفير فرص حقيقية للنساء وتعزيز قدراتهن لكي تشاركن بشكل فعال ومجدٍ طيلة مراحل التخطيط وتصميم السياسات والميزنة والتنفيذ والتقييم.

٧٩ - وبغية ضمان المشاركة المجدية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، يتعين على الدول أن تنشئ، أو تسمي، هيئات/ وكالات وطنية مكرّسة لمباشرة جهودها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي لهذه الهيئات أن تصيغ شراكات قوية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

## جيم - تقييمات الأثر على حقوق الإنسان

٨٠ - يود المقرر الخاص أن يؤكد أن تقييمات الأثر على حقوق الإنسان يمكن أن تكون أداة مفيدة لتحليل الكيفية التي تؤثر بها السياسات أو المشاريع الإنمائية على حقوق الإنسان، سلباً أو إيجاباً. ومن ثم، يشجع أصحاب المصلحة على دراسة إدماج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في أنشطتهم المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٥٨)</sup>. وبوسع هذه التقييمات أن تساعد ليس فقط في منع الآثار المعاكسة على حقوق الإنسان والتصدي لها في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولكنها تتيح أيضاً وجود عمليات أعدل وأكثر استنارة لاتخاذ القرار، وتؤدي بالتبعية إلى تحسين نتائج التنمية.

(٥٨) يمكن الاطلاع على توصيات محددة بشأن استخدام تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في الوثيقة الختامية للمشاوراة الإقليمية لأوروبا الغربية ودول أخرى ودول أوروبا الشرقية؛ وهي متاحة على الإنترنت في العنوان التالي [www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/RegionalConsultationEuropeanStates.asp](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/RegionalConsultationEuropeanStates.asp)

## دال - المُساءلة

- ٨١ - بغية تشجيع ثقافة المُساءلة، يتعين على أصحاب المصلحة المنخرطين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب إنشاء عمليات شفافة وتشاركية للرصد والتقييم.
- ٨٢ - وينبغي إقران عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بآليات ملائمة للمُساءلة، يمكن أن توفر سبل انتصاف فعالة للأفراد والمجتمعات الذين يتعرضون للضرر أو يتأثرون بهذه العمليات بشكل سلبي. ونظرا إلى أن الحصول على المعلومات يكتسي أهمية رئيسية في هذا الصدد، يتعين أن يجري إدماج معلومات تفصيلية وآليات للتشاور في جميع سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأنشطته، مقرونة بمخصصات ذات صلة في الميزانية. ولا بد أن تكفل هذه الآليات فهم المتأثرين من الأفراد والمجتمعات لحقوقهم وسبل المطالبة بها في سياق عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٨٣ - وتماشيا مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (A/HRC/17/31، المرفق)، يتعين على الدول أن تتخذ تدابير تشريعية وإدارية ملائمة لضمان مُساءلة الشركات المنخرطة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي تعمل بها.
- ٨٤ - ويتعين في المستقبل أن تنظر الدول في إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطط العمل الوطنية التي تطبقها في مجال حقوق الإنسان. وينبغي للدول أيضا أن تدرج معلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التقارير التي تقدمها إلى مختلف آليات حقوق الإنسان.